الدرس النحوي
في كتاب إيضاح الوقف والابتداء
لأبي بكر محمد بن قاسم الأنباري

د. جايد زيدان مخلف
قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات
جامعة تكريت - العراق.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

كتاب إيضاح الوقف والابتداء من أهم الكتب التي وصلت إلينا في هذا الباب، ويكفي فيه ما رواه ابن الجزري عن الداني إذ يقول: «سمعت بعض أصحابنا يقول عن شيخ له أن ابن الأنباري لما صنف كتابه في الوقف والابتداء جيء به إلى ابن مجاهد، فنظر فيه وقال: لقد كان في نفسي أن أعمل في هذا المعنى كتاباً، وما ترك هذا الشاب المصنِّف ما يصنَّف»(١). ولأهمية الكتاب لكونه من المصادر الأصيلة للنحو، ولصلة موضوع الكتاب بالقاعدة النحوية، وتحديد مواطن الوقف والابتداء على أساس منها، حيث

(١) غاية النهاية: ٢/٢٣١.

يبحث في تمام الكلام وانقضائه، كان اختياري موضوع البحث هذا، لتقديمه في هذه الندوة.

وقد قسمت البحث على أربعة مباحث، خصصت الأول للمؤلف، وموضوع الكتاب وعلاقته بالنحو، والثاني لمصطلحات الوقف عند ابن الأنباري مع المصطلحات عند غيره من المؤلفين في هذا المضمار، والأصول العامة التي بنى عليها الوقف والابتداء. والثالث للجملة العربية وتمام المعنى، وأثر ذلك في مواطن الوقف والابتداء، وكيفية معالجة ابن الأنباري للموضوع معتمداً على النصوص الواردة في المبحث الثاني للأصول التي اعتمدها المؤلف. والرابع لمظاهر النحو الكوفي في الكتاب من حيث المؤلف، لكونه أحد أئمة النحو الكوفي، والمصطلحات الواردة في الكتاب واستعمالاتها، وفي تفسير الحالات الإعرابية ذات المظهر الكوفي.

عسى أن أكون قد وفِّقت في عرض الموضوع، والله ولي التوفيق.

المبحث الأول

أ ـ تعريف بالمؤلف:

هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة أبو بكر.

مشهود له بالعلم والحفظ، حيث ذكر أنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهداً في القرآن الكريم، وكان يملي من حفظه لا من كتاب، لذا حين مرض انزعج عليه أبوه انزعاجاً شديداً، وحين قيل له في ذلك، قال: كيف لا أجزع لعلة من يحفظ جميع ما ترون؟ ـ وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً ـ، وكان يأخذ نفسه بالتدبير الشديد من حيث الطعام الذي يتناوله والشراب لكي يبقي على حفظه، وحين سئل عن مقدار ما يحفظ، أجاب قائلاً أنه يحفظ ثلاثة عشر صندوقاً. وكان موسوماً بالتواضع والرجوع إلى

الحق، إذ يروى أنه صحف مرة في (حبان) أو (حيان)، وحين أخبر عن ذلك وتثبت من الصحيح تراجع في الجمعة الثانية وطلب من تلامذته تصحيح ما صحفه، وأمر بإخبار الشاب الذي نبه إلى الخطأ بما جرى من التصحيح.

ذكر له محقق الكتاب سبعة وعشرين مؤلفاً في النحو والأدب وعلوم القرآن، وكانت وفاته سنة ٣٢٨هـ[١].

ب ـ موضوع الكتاب وعلاقته بالدرس النحوي:

هناك فرق بين علم يسعى لحفظ النص من اللحن، وعلم يسعى لفهم النص، والمؤرخون لعلم النحو يثبتون أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي قام بنقط المصحف نقط الإعراب بصبغ يخالف مداد المصحف[٢].

وكان هذا العمل من الخطوات الأولى لوضع علم النحو، فالحركات الإعرابية أخذت عن أبي الأسود، ولو كان النحو يسعى لحفظ النص من اللحن فقط لاكتفي بهذا العمل. ولكن تطور الدرس النحوي يدلل على أن الهدف كان أبعد من هذا، وهو فهم النص لا حفظه من اللحن فقط. وهذا ما يفسر لنا نشأة الحركة العقلية العربية كلها، بأنها كانت نتيجة نزول القرآن الكريم، فهي كلها من نحو وصرف وبلاغة وتفسير وفقه وأصول وكلام تسعى إلى هدف واحد هو فهم النص القرآني الكريم[٣].

ذلك أن المسلمين ابتداء عرفوا أن عليهم تطبيق الأحكام الشرعية، والقرآن هو المصدر الرئيس وذلك يقتضيهم فهمه.

---

(١) تنظر ترجمته في الفهرست: ٨٢، وغاية النهاية: ٢/٢٣٠، وطبقات المفسرين: ٢/٢٢٦، والأعلام: ٧/٢٢٦.

(٢) ينظر إيضاح الوقف والابتداء: ٤١، والفهرست: ٦٠.

(٣) ينظر دروس في المذاهب النحوية: ٩ ـ ١٠.

وعلم الوقف والابتداء من العلوم المرتبطة بالنحو ارتباطاً وثيقاً لأن مواطن الوقف واختلافها تؤثر في فهم المعنى وتغييره حسب القاعدة النحوية.

والوقف يطلق على معنيين:

أحدهما: القطع الذي يسكت عنده القارىء، وهو ما يكون بسبب التنفس، وهذا له أحكامه وكيفية الوقوف على آخر الكلمة.

والثاني: ما يكون بسبب انتهاء العبارة، واعتماده في ذلك على إتمام المعنى وعلاقة ذلك بالقاعدة النحوية، وتعليلات النحاة التي توجه مواضعه[1].

والثاني هو مقصودنا في موضوع الكتاب، ولا يقوم بهذا الأمر إلا عالم بالنحو، كما ذكر ذلك ابن الأنباري نفسه في كتابه هذا إذ يقول: «ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه»[2] وكما نقل ذلك عن ابن مجاهد إذ يقول: «لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن»[3] ويؤكد أهمية الموضوع وجليل خطره النكزاوي إذ يقول: «باب الوقف عظيم القدر جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل»[4].

ولذلك حين سئل علي كرم الله وجهه عن قوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ وقد رأينا الكافر يقتل المسلم، فكيف يكون ذلك؟ أجاب السائل بقوله: اقرأ ما قبلها ﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَن

(١) ينظر المكتفى في الوقف والابتداء: ٩.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١٠٨.

(٣) القطع والائتناف: ٩٤، والإتقان: ١/٨٧.

(٤) الإتقان: ١/٨٣.

﴿يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، فقال: إنما يكون ذلك يوم القيامة[١].

ومن يمعن النظر في الآية يجد تأثير موطن الوقف على فهم النص واضحاً، فالسائل فهم أن الوقف على (يوم القيامة) تام، وأن ما بعده ليس له تعلق بما قبله، في حين أن الإمام علياً كرم الله وجهه أدرك هذا المعنى، وأن الكلام منسوق على ما قبله، ولا يتم الوقف إلا على قوله تعالى: ﴿سَبِيلًا﴾.

ومن هذا نجد اختلاف الفقهاء في قبول شهادة القاذف التائب تبعاً لاختلافهم في موطن الوقف، فمن وقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، قال: لا تقبل شهادته وإن تاب، وإن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ يكون من الفسق فقط. وأما من وصل الكلام ووقف على قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٥]، قال: تقبل شهادته، والاستثناء يكون من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾[٢].

وبهذا نجد ارتباط المعنى بالمبنى ارتباطاً وثيقاً، وأن مواطن الوقف تخضع للقاعدة النحوية من حيث تمام المعنى، وارتباط الكلام بعضه ببعض، «ومحاولة الفهم هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس النحو بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص، ومن ثم فإن دراسة منهج النحو عند العرب لا تكون صحيحة إلا مع اتصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى. . .»[٣].

---

(١) ينظر المكتفى: ٤، ٥.

(٢) المكتفى: ٢٦٢ وينظر القطع والائتناف: ٩٤، ٩٥.

(٣) دروس في المذاهب النحوية: ١٠.

وعلى هذا يكون النحو من المحاولات التي رافقت سائر العلوم الأخرى في تفسير النصوص وإبراز معانيها على قواعده. فنجده في كتب التفسير كما نجده في كتب الفقه وأصوله وعند المتكلمين. ولما كان الوقف والابتداء يتحدد موضعه ونوعه على أساس القواعد النحوية، ووجوه الإعراب المحتملة ابتغاء فهم النص، فإننا نجد كتب الوقف والابتداء جمعت بين النحو ووجوه التفسير والقراءات والفقه، وعلى أساس من ذلك يتحدد نوع الوقف إن كان تاماً أو كافياً أو قبيحاً(١).

المبحث الثاني

أ ـ المصطلحات التي استعملها ابن الأنباري في الوقف:

ذكر ابن الأنباري الوقف التام والكافي والحسن والقبيح، ولكنه لم يستعمل إلا ثلاثة وهي: الوقف التام والحسن والقبيح، حيث استعمل (الحسن) بدل الكافي أيضاً.

فقد ورد قوله الأول: «فينبغي للقارىء أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف»(٢) وفي موطن آخر ذكرها على الوجه الآتي: «اعلم أن الوقف على ثلاثة أوجه: وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام»(٣) فاستعمل ما ذكره في القول الثاني، وعرف بكل نوع وضرب عليه أمثلة على الوجه الآتي: «فالوقف التام: هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥﴾ [البقرة: ٥] فهذا وقف تام لأنه يحسن أن تقف على

(١) ينظر المكتفى: ١٧.
(٢) إيضاح الوقف: ١٠٨.
(٣) إيضاح الوقف: ١٤٩.

(المفلحين)، ويحسن الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦] وكذلك ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وقفٌ تام.

والوقف الحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، كقوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ الوقف على هذا حسن، لأنك إذا قلت: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ عقل عنك ما أردت، وليس بتام، لأنك إذا ابتدأت ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قبح الابتداء بالمخفوض، وكذلك الوقف على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ حسن، وليس بتام، لأنك تبتدىء ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بالخفض.

والوقف القبيح: هو الذي ليس بتام ولا حسن. قوله: (بسم الله): الوقف على (بسم) قبيح لأنه لا يعلم إلى أي شيء أضفته. وكذلك الوقف على: ﴿مَٰلِكِ﴾ والابتداء ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ قبيح، يقاس على هذا كل ما يرد مما يشاكله»[(١)].

في حين نجد أن أبا جعفر النحاس وأبا عمرو الداني قد ذكرا المصطلحات الأربعة (التام والكافي والحسن والقبيح)، وعند التطبيق فرقا بين الكافي والحسن.

فالكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ.

والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً[(٢)].

لذا حين ينقل الداني عن ابن الأنباري وقفاً كافياً يقول: وقال ابن الأنباري أنه وقف حسن يريد به كافياً، وقد تكررت هذه العبارة في كتاب المكتفى.

---

(١) إيضاح الوقف: ١٤٩، ١٥٠.

(٢) المكتفى: ١٠٩.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] نقل الداني قول ابن الأنباري أن الوقف عليها حسن، وقال الداني: يريد كافياً[١] ولم يوافقه الداني على ذلك، بل ردّ عليه قائلاً: وليس كذلك لأن ﴿وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ﴾ يعد نسق على قوله: ﴿وَصَدٌّ﴾، ولأن خبر المبتدأ لم يأتِ بعد.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] قال عنها ابن الأنباري: (حسن). ونقل الداني هذا قائلاً: «﴿أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ كاف عند أبي حاتم وابن الأنباري وابن عبدالرزاق، وهو تام عندي لأنه انقضاء كلامهم»[٢].

وبهذا نجد أن ابن الأنباري استعمل (الحسن) بدل الكافي والحسن معاً. والذي سوّغ له ذلك أن أنواع الوقف تتفاوت بينها، فمنها ما هو تام بدرجة الكافي، ومنها ما هو أتم، وكذلك الحسن. قال الداني: «وقد يكون التام أيضاً في درجة الكافي من جهة تعلق الكلام من طريق المعنى لا من طريق اللفظ»[٣].

وقال في الوقف الكافي أيضاً: «وتفاضله في الكافي كتفاضل التام. ومما ورد منه في الفواصل فهو أتم وأكفى وأحسن مما يرد من ذلك في حشوهن»[٤].

وقد اختلفوا في تسمياتها وأنواعها حسب اجتهاداتهم، فالسجاوندي جعلها على خمس مراتب: (لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز بوجه، ومرخص ضرورة)[٥] وقال غيره: (الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام

---

(١) ينظر إيضاح الوقف: ٥٥٠، والمكتفى: ١٣٤.

(٢) ينظر إيضاح الوقف: ٨٠٣، والمكتفى: ٢٦٧.

(٣) المكتفى: ١٠٨.

(٤) المكتفى: ١٠٩.

(٥) الإتقان: ٨٤، ٨٥.

وشبيه به، وناقص وشبيه به، وحسن وشبيه به، وقبيح وشبيه به)[١].

وقال ابن الجزري: «أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري...»[٢] ثم قال: «وقد يكون الوقف تاماً على تفسير أو إعراب غير تام على آخر»[٣].

والذي يهمنا من هذا أن ابن الأنباري قسمه على ثلاثة أصناف: تام وحسن وقبيح، وطبق ذلك على كتاب الله تعالى.

ب - «الأصول العامة التي يبنى عليها الوقف والابتداء»:

ذكر ابن الأنباري أصولاً عامة بنى عليها مواطن الوقف في (باب ما لا يتم الوقف عليه) حيث قال: «اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التوكيد، ولا على المنسوق دون ما نسق عليه، ولا على (إن) وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، ولا على (ظننت) وأخواتها دون الاسم، ولا على الاسم دون الخبر، ولا على المقطوع منه دون القطع، ولا على المستثنىٰ منه دون الاستثناء، ولا على المفسر عنه دون التفسير، ولا على المترجم عنه دون المترجم، ولا على (الذي وما ومن) دون صلاتهن، ولا على صلاتهن دون معربهن[٤]، ولا على

(١) الإتقان: ٨٥.
(٢) النشر: ٢٢٥/١.
(٣) النشر: ٢٢٧/١.
(٤) يقصد بمعربهن الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ، وهذا عند نحاة الكوفة، أي لا يجوز الوقف على جملة الصلة دون الجملة التي تقع خبراً عن الاسم الموصول، لأن المبتدأ مرفوع بالخبر عندهم.

الفعل دون مصدره، ولا على المصدر دون آلته، ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه، ولا على حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها، ولا على الفعل الذي يليها دون جواب الجزاء، فإن كان جواب الجزاء مقدماً لم يتم الوقف عليه دون الجزاء، ولا على الأمر دون جوابه.

والفاء تنصب في جواب ستة أشياء: في جواب الأمر والنهي والاستفهام والجحود والتمني والشكوك[1]، لا يتم الوقف على هذه الستة دون الفاء.

ولا يتم الوقف على الأيمان دون جواباتها، ولا على (حيث) دون ما بعدها، ولا على بعض أسماء الإشارة دون بعض.

ولا يتم الوقف على المصروف عنه دون الصرف، ولا على الجحد دون المجحود، ولا على (لا) في النهي دون المجزوم، ولا على (لا) إذا كانت بمعنى (غير) دون الذي بعدها، ولا على (لا) إذا كانت تبرئة دون الذي بعدها، ولا على (لا) إذا كانت توكيداً للكلام غير جحد، ولا على (لا) إذا كان الحرف الذي قبلها عاملاً في الذي بعدها، فإن كان غير عامل صلح للمضطر أن يقف عليه.

ولا يتم الكلام على الحكاية دون المحكي، ولا على (قد وسوف ولما وإلا وثم) لأنهن حروف معان تقع الفائدة فيما بعدهن.

ولا يتم الوقف على «أو» و«لا» «وبل» لأنهن حروف نسق يعطفن ما بعدهن على ما قبلهن»[2].

وبعد أن سطر ابن الأنباري هذه القواعد العامة لمواطن الوقف، أخذ يضرب الأمثلة لكل نوع منها، ولا يسعنا في هذا المقام، أن نورد جميع ما

(١) يقصد بالشكوك، الرجاء، لأن الرجاء غير محقق الوقوع وإن كان متوقعاً.

(٢) إيضاح الوقف: ١١٦ ـ ١١٩.

ذكره، لذا نجتزىء بمثل واحد لكل قاعدة منها على الوجه الآتي:

المضاف دون ما أضيف إليه مثل قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨] الوقف على الصبغة الأولى قبيح لأنها مضافة إلى (الله)(١).

والمنعوت دون النعت مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الوقف على ﴿لِلَّهِ﴾ غير تام لأن ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ نعته(٢).

والرافع دون المرفوع مثل: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ١١٥] الوقف على ﴿قَالَ﴾ قبيح لأن الذي بعده مرفوع به(٣).

والمرفوع دون الرافع مثل: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] الوقف على ﴿ٱللَّهُ﴾ قبيح لأنه مرفوع بـ﴿خَٰلِقُ﴾ و﴿خَٰلِقُ﴾ به(٤).

والناصب دون المنصوب فقوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢] الوقف على ﴿نُوحٌ﴾ غير تام، لأن (الابن) منصوب بـ(نادى)(٥).

والمنصوب دون الناصب فقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥] الوقف على ﴿إِيَّاكَ﴾ قبيح لأنه منصوب بـ ﴿نَعْبُدُ﴾، والثاني منصوب بـ ﴿نَسْتَعِينُ﴾(٦).

والمؤكد دون التوكيد فقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [ص: ٧٣] الوقف على ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ غير تام لأن قوله تعالى: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾

---

(١) إيضاح الوقف: ١١٩.
(٢) المصدر نفسه: ١١٩ ـ ١٢٠.
(٣) المصدر نفسه: ١٢١.
(٤) المصدر نفسه: ١٢٢.
(٥) المصدر نفسه: ١٢٣.
(٦) المصدر نفسه: ١٢٤.

توكيد لـ ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[1].

وأما المنسوق دون ما نسقته عليه فقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨] الوقف على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ غير تام، لأن ﴿مَن﴾ الثانية نسق على الأولى...[2].

و﴿إِنَّ﴾ دون اسمها فقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ ﴿٧٥﴾﴾ [هود: ٧٥] الوقف على ﴿إِنَّ﴾ قبيح لأن ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ اسمها، والوقف على ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ قبيح، لأن (حليماً) خبرها، والوقف على (حليم) غير تام، لأن (أواهاً) نعت له، والوقف على ﴿أَوَّٰهٌ﴾ غير تام لأن ﴿منيباً﴾ نعت له[3].

وكان دون اسمها فقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠] الوقف على ﴿كانَ﴾ قبيح، لأن (الله) تعالى مرتفع بها، والوقف على (الله) قبيح، لأن ﴿غَفُورًا﴾ خبر ﴿كانَ﴾، والوقف على (غفور) غير تام، لأن ﴿رَّحِيمًا﴾ نعت لـ (غفور)[4].

و (ظننت) وأخواتها دون اسمها، فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢] الوقف على ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ قبيح، لأن (الله) تعالى هو الاسم. والوقف على (الله) غير تام، لأن ﴿غَٰفِلًا﴾ هو الخبر[5].

والمقطوع منه دون القطع فقوله: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾ [النحل: ٥٢] الوقف على ﴿ٱلدِّينُ﴾ غير تام، لأن ﴿وَاصِبًا﴾ قطع منه[6].

---

(١) إيضاح الوقف: ١٢٤.
(٢) المصدر نفسه: ١٢٤.
(٣) المصدر نفسه: ١٢٥ ـ ١٢٦.
(٤) المصدر نفسه: ١٢٦.
(٥) المصدر نفسه: ١٢٩.
(٦) المصدر نفسه: ١٣٠.

والمستثنى منه دون الاستثناء فقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر: ٢ ـ ٣] الوقف على ﴿خُسْرٍ﴾ غير تام، لأن ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ منصوبون على الاستثناء من ﴿ٱلْإِنسَـٰنَ﴾ كأنه قال: (إن الناس لفي خسر)[1].

والمفسر دون التفسير فقوله: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١] الوقف على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ قبيح لأن (الذهب) مفسر[2].

والمترجم دون المترجم فقوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَـٰلِقِينَ ۝١٢٥ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٢٦﴾ [الصافات: ١٢٥، ١٢٦] الوقف على ﴿ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ غير تام، لأن (الله) مترجم عن ﴿أَحْسَنَ﴾[3].

و (من وما والذي) دون صلاتهن، فقوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] الوقف على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ قبيح لأن ﴿يَظُنُّونَ﴾ صلتهم[4]. وقوله: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١] الوقف على ﴿مَا﴾ قبيح لأن ﴿فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ صلة ﴿مَا﴾[5].

وقوله: ﴿قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [يوسف: ٧٥] الوقف على ﴿مَن﴾ قبيح، لأن ﴿وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ﴾ صلة ﴿مَن﴾[6].

والفعل دون مصدره قوله: ﴿وَفَتَنَّـٰكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠] الوقف على ﴿فَتَنَّاكَ﴾ غير تام لأن ﴿فُتُونًا﴾ مصدر ﴿فَتَنَّاكَ﴾[7].

---

(١) إيضاح الوقف: ١٣٠ ـ ١٣١.
(٢) المصدر نفسه: ١٣١.
(٣) المصدر نفسه: ١٣٢.
(٤) المصدر نفسه: ١٣٣.
(٥) المصدر نفسه: ١٣٤.
(٦) المصدر نفسه: ١٣٤.
(٧) المصدر نفسه: ١٣٤.

والمصدر دون آلته قوله: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] الوقف على (قيام) غير تام، لأن اللام آلة القيام، ومعنى (قيام) عصمة للناس[١].

والاستفهام دون ما استفهم عنه فقوله: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] الوقف على ﴿كَيْفَ﴾ قبيح[٢].

وحروف الجزاء دون الفعل الذي يليها فقوله: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ﴾ [الأحزاب: ٢٠] الوقف على (إن) قبيح، والوقف على (يأتي) قبيح، لأن ﴿يَوَدُّوا۟﴾ جواب الجزاء[٣].

وجواب الفاء قوله: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ...﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] لا يتم الكلام على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ لأن قوله: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ جواب للشك[٤].

وكذلك ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] لا يتم الوقف على ﴿مَعَهُمْ﴾ لأن الفاء جواب التمني[٥].

والأيمان دون جواباتها قوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾﴾ [الليل: ١] لا يتم الكلام دون قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾﴾ [الليل: ٤] لأنه هو الجواب[٦].

وحيث دون ما بعدها قوله: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩] لا يتم

---

(١) إيضاح الوقف: ١٣٤ ـ ١٣٥.
(٢) المصدر نفسه: ١٣٥.
(٣) المصدر نفسه: ١٣٥ ـ ١٣٦.
(٤) المصدر نفسه: ١٣٧.
(٥) المصدر نفسه: ١٣٧.
(٦) المصدر نفسه: ١٣٧ ـ ١٣٨.

الكلام دون ما بعدها لأنها متعلقة بالفعل الذي بعدها[1].

وبعض أسماء الإشارة دون بعض، قوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ﴾ [الأحقاف: ١٢] لا يتم الكلام على (ها) والابتداء بـ(ذا) لأنهما بمنزلة حرف واحد، وذلك أن الاسم من (هذا) الذال زيدت عليه الألف تكثيراً له لأن الاسم لا يكون على حرف واحد، ودخلت (ها) للتنبيه[2].

كما لا يتم الوقف على (قد وسوف ولما وثم) لعدم تمام الكلام عليهن، وهن كثيرات في القرآن[3]. وبهذا ننهي هذا المبحث وعليه مدار الدراسة في المبحثين المقبلين بعون الله تعالى.

المبحث الثالث

الجملة العربية وتمام المعنى: لا بد لنا في هذا المبحث من معرفة حد الكلام عند النحويين أولاً، والجملة ثانياً، ثم نعرض لما ذكره ابن الأنباري من أصول لمعرفة مواطن الوقف حيث يتم الكلام. وكيف عالج ابن الأنباري هذا الموضوع لتمام الجملة.

فحد الكلام عند النحاة: قول مفيد مقصود لذاته[4].

وترادفه الجملة عند قوم، والصحيح أنها أعم منه، بل قيل أنه الصواب، وعليه، فحدها: القول المركب من فعل مع فاعله أو المبتدأ مع خبره، أو ما نزل منزلة أحدهما: كضرب عمرو، وما قائم الزيدان. ثم إن صدرت باسم ولو مؤوّلاً فاسميه أو بفعل ففعليه أو بظرف فظرفيه، والمراد بالصدر المسند أو المسند إليه. والمعتبر ما هو صدر في الأصل، ثم إن

(١) إيضاح الوقف: ١٣٨.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٨.

(٣) المصدر نفسه: ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٤) شرح الحدود النحوية: ٣٢.

بنيت على مبتدأ فصغرى أو أخبر عنها بجملة فكبرى[١].

ولو رجعنا إلى الأصول التي ذكرها ابن الأنباري في المبحث الثاني مع الأمثلة التي اخترناها من بين الأمثلة المتعددة في القرآن الكريم، لوجدنا انطباق الجملة العربية على ما مثل، سواء أكانت الجملة مطابقة لحد الكلام الذي يفيد معنى مقصوداً لذاته يحسن السكوت عليه، أو الكلام المركب من المسند والمسند إليه وما يتعلق بهما، وفي هذا المقام تجتزىء ببعض الأمثلة، ثم نذكر ما يؤدي إلى اختلاف موطن الوقف إن كان بسبب قراءة أو إعراب أو تفسير وفهم للأدوات.

فالمضاف دون المضاف إليه، لأن حد الإضافة: إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه[٢]. فالمضاف على هذا جزء المضاف إليه ولا يجوز الوقف على جزء دون الآخر.

وكذا المنعوت دون النعت، لأن حد النعت: التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه[٣]. فالنعت تابع ولا يوقف على المتبوع دون التابع، لأن التابع مكتمل لمعنى المتبوع، وكذا عطف البيان والتوكيد والترجمة وعطف النسق[٤].

وأما العوامل مع معمولاتها فذلك واضح في تمام المعنى، لأن العامل يتطلب معموله سواء أكان ذلك في رفع أو نصب أو جر أو جزم، وسواء أكان المعمول ظاهراً أو مقدراً. وكذا الأسماء الموصولة فهي مبهمة بذاتها. لولا صلاتها لما وضح معناها. لذا نجد لكل قاعدة وضعها ابن الأنباري أمراً يستدعي إكمال المعنى كي يكون الوقف تاماً.

---

(١) المصدر نفسه: ٣٤ ـ ٣٧.
(٢) المصدر نفسه: ١٣٤.
(٣) شرح الحدود النحوية: ١١٩.
(٤) المصدر نفسه: ١١٩.

وفي هذا المقام نذكر بعض ما وقع فيه الخلاف بين العلماء في تمام الوقف باختلاف القراءة أو الإعراب أو التفسير والفهم للمعنى. فبعض الاختلاف في القراءات لا يتغير فيه موطن الوقف لبقاء المعنى دون تغيير، وبعضها يتغير فيه موطن الوقف لتغير المفهوم، وكذا في الإعراب والتفسير.

فمن القراءات التي لا يتغير فيها موطن الوقف قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَـٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [الصافات: ١٢٥ ـ ١٢٦] قال فيها: «الوقف على ﴿ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ غير تام، لأن (الله) مترجم عن ﴿أَحْسَنَ﴾، ومَنْ قرأ ﴿اللَّهُ رَبُّكُم﴾(١) فرفعها على معنى (هو الله ربكم) لم يقف أيضاً على ﴿ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ لأن (الله) مترجم في الحالين عن ﴿أَحْسَنَ﴾ من الوجهين جميعاً. العرب تقول: ضربت زيداً أخاك، وضربت زيداً أخوك، فينصبون (الأخ) على الترجمة عن (زيد) ويرفعونه بإضمار (هو)، وهو من الوجهين جميعاً مترجم عن (زيد)، وأنشد الفراء:

فإن لها جارين لن يغدرا بها ... ربيب النبي وابن خير الخلائف

فرفع على معنى: هما ربيب النبي وابن خير الخلائف...»(٢).

ومن المواطن التي يتغير فيها موطن الوقف تبعاً لتغير القراءة قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [النحل: ١٢] قال فيها: «الوقف على (الليل) غير تام، لأن (النهار) نسق عليه، وكذلك الوقف على (الشمس) غير تام لهذا المعنى.

وفي (القمر) وجهان: من قرأ ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ﴾(٣) فرفع (النجوم)

---

(١) النشر: ٣/٣٦٠: قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف بالنصب في الأسماء الثلاثة، ورفعها الباقون.

(٢) إيضاح الوقف: ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٣) النشر: ٢/٣٠٢ ـ ٣٠٣ وفيها ﴿والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخرات﴾ قرأ ابن عامر برفع =

بـ(مسخرات) و(مسخرات) بـ(النجوم) كان الوقف على (القمر)، والابتداء بالنجوم. ومن قرأ ﴿والنجومَ مسخراتٍ﴾ نسق بـ(النجوم) على (الليل) ونصبت (مسخرات) على الحال من (النجوم)... وتمام الكلام على هذه القراءة على قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1].

ومن المواطن التي يتغير فيها موطن الوقف تبعاً لتغير الإعراب قوله تعالى: ﴿۞ لَيْسُوا سَوَاءً ۗ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [آل عمران: ١١٣] قال فيها: الوقف على ﴿لَيْسُوا﴾ قبيح، لأن ﴿سَوَاءً﴾ خبرها، واسمها مضمر فيها من ذكر الفاسقين. وذلك أنهم قد تقدموا في قوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ [آل عمران: ١١٠ ـ ١١١] والوقف على ﴿سَوَاءً﴾ والابتداء ﴿مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ﴾ هذا قول. وفيه قول آخر وهو أن ترفع (الأمة) بمعنى ﴿سَوَاءٍ﴾ وتجعل ﴿مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ من صلة ﴿سَوَاءٍ﴾ كأنه قال: لا يستوي من أهل الكتاب أمة قائمة وأخرى غير قائمة، فاكتفى بالقائمة من التي ليست بقائمة فحذفت كما قال تعالى في موضع آخر: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ١٨] فمعناه تقيكم الحر والبرد، فاكتفى بالحر من البرد... فعلى هذا المذهب الثاني يكون الكلام تاماً على قوله: ﴿وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾، ولا يتم الكلام على ﴿سَوَاءٍ﴾ من هذا الوجه لأن (الأمة) مرتفعة بمعنى ﴿سَوَاءٍ﴾ والوقف على الرافع دون المرفوع قبيح»[2].

ومن اختلاف الإعراب الذي يغير مواطن الوقف أيضاً ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿١﴾﴾ [القيامة: ١] حكي عن الكسائي أنه قال: ﴿لَا﴾ صلة والمعنى ﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ فعلى مذهب لا يجوز الوقف على

= الأسماء الأربعة وافقه معنى في الحرفين الأخيرين ﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾، وقرأ الباقون بنصب الأربعة وكسر تاء مسخرات.

(١) إيضاح الوقف: ١٢٥.

(٢) إيضاح الوقف: ١٢٧ ـ ١٢٨.

﴿لَآ﴾ لأنها صلة لما بعدها، وبهذا القول قال محمد بن سعدان. وأنكر الفراء هذا القول وقال: إنما تكون ﴿لَآ﴾ صلة إذا تقدم الجحد كقوله: ﴿لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦] وكقول جرير:

ما كان يرضى رسول الله دينهم والطيِّبان أبو بكر ولا عمر

معناه: والطيبان أبو بكر وعمر، و﴿لَآ﴾ توكيد للكلام لتقدم الجحد.... وقال الفراء في قوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ①﴾: ﴿لَآ﴾ رد لكلام متقدم، كأنه قال: لا ليس الأمر كما يقولون، ثم قال: ﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ فعلى مذهبه يحسن الوقف على لا[1].

وبهذا القدر من الأمثلة نكتفي لإيضاح الجملة العربية وانطباقها على تحديد مواطن الوقف الذي يتم الكلام عليه - وذلك أن الجملة العربية ركناها الرئيسان هما المسند والمسند إليه، وما يتعلق بهما من الفضلات لتمام المعنى، فما تعلق بأحد الركنين لا يتم الوقف إلا عليه سواء كان المتعلق شبه جملة أو معمولاً لأحد الركنين أو بسببه، وبهذا تبين كيفية معالجة القاعدة النحوية والإعراب لمواطن الوقف.

المبحث الرابع

مظاهر النحو الكوفي في الكتاب:

يكفي للتدليل على هذا الأمر بأن مؤلف الكتاب من أعلم الناس بالنحو الكوفي، وبما ورد في الكتاب من مصطلحات نحوية تمثل سمة بارزة للنحو الكوفي، وبما ورد فيه من إعراب على طريقتهم ومنهجهم في النحو. ومن اليسير إمعان النظر في الأصول التي ذكرناها في المبحث الثاني التي تمثل لبَّ الموضوع ومداره لتبيان ذلك.

(١) إيضاح الوقف: ١٤٢ - ١٤٤.

أما كون أبي بكر بن الأنباري من أعلم الناس بالنحو الكوفي، (فهو أحد أئمة الكوفة في النحو واللغة والأدب وعلوم القرآن)[١]. أخذ العلم عن أبيه الذي (لقي سلمة وأمثاله من أصحاب الفراء)[٢]، (وأخذ النحو عن أبي العباس ثعلب)[٣]، فتلمذته على أبيه الذي أخذ العلم عن أصحاب الفراء، وتلمذته في النحو على يد أبي العباس ثعلب الذي يمثل رأس المدرسة الكوفية في بغداد، جعله من أئمة الكوفة في النحو.

وأما المصطلحات التي استعملها في كتابه فهي مصطلحات كوفية، وإن كان الكثير من الباحثين ينكرون هذا؛ لأن النحاة البصريين أيضاً كانوا قد استعملوا قسماً كبيراً منها، وكذلك ينكرون أساساً اسم المدرسة الكوفية، إذ ليست لها سمات المدرسة الصحيحة؛ لأن النحو في حقيقته نشأ بصرياً وتطور بهذا الاتجاه، وإن وجد علماء اجتهدوا فيما بعد، ووقع الخلاف بينهم، إلا أنهم لم يشكلوا فكراً مستقلاً يمكن أن يسمى مدرسة، ولكن مع هذا فقد ألفت كتب بهذا الخلاف، ووضحت المصطلحات التي استعملها الكوفيون دون غيرها، بحيث تمثل سمة بارزة للنحو الكوفي.

ونحن في هذا المقام نذكر بعضاً منها مع ما يقابلها عند البصريين، فهم يستعملون النعت بمقابل الصفة، والتفسير مقابل التمييز، والترجمة مقابل البدل، ونصب المضارع على الصرف مقابل نصبه بأن مضمرة بعد واو المعية، والجحد مقابل النفي، ولا التبرئة مقابل لا النافية للجنس. وهذه المصطلحات وغيرها يجدها الباحث مثبوتة في جميع الكتاب، مما يعطي مظهراً واضحاً من مظاهر النحو الكوفي.

وأما من حيث الإعراب فهو متبع للمنهج الكوفي في كتابه، ويمكن التدليل على ذلك ببعض الأمثلة:

(١) تنظر مقدمة إيضاح الوقف: ٦.
(٢) الفهرست: ٨١.
(٣) الفهرست: ٨٢.

منها ما ورد في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦] حيث قال: ﴿ٱللَّهُ﴾ مرفوع بـ ﴿خَٰلِقُ﴾ و﴿خَٰلِقُ﴾ مرفوع به[١]. وهذا مذهب كوفي لأنهم يقولون: أن المبتدأ مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ. في حين يذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ[٢].

ومنها ما قاله في اسم الإشارة (هذا): أن الاسم منها هو الذال زيدت عليه الألف للتكثير، لأن الاسم لا يكون على حرف واحد، ودخلت (ها) للتنبيه[٣]. في حين يذهب البصريون إلى أن (ذا) اسم إشارة بكماله[٤].

ومنها ما قاله في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]: إن ﴿يَعۡلَمَ﴾ الثاني منصوب على الصرف[٥]. في حين أن البصريين يذهبون إلى أنه منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية[٦].

وبهذا القدر نكتفي سائلين الله تعالى أن نكون قد وفقنا لعرض الدرس النحوي، في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري.

(١) إيضاح الوقف: ١٢٢.
(٢) الخلاف النحوي في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٧٩. وتنظر المسألة التاسعة في كتاب الإنصاف: ١/٤٤.
(٣) إيضاح الوقف: ١٣٨.
(٤) الخلاف النحوي: ٧٧. وتنظر المسألة الخامسة والتسعون في كتاب الإنصاف: ٢/٦٦٩.
(٥) إيضاح الوقف: ١٣٩.
(٦) الخلاف النحوي: ١٠٠. وتنظر المسألة الخامسة والسبعون في كتاب الإنصاف: ٢/٥٥٥.

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت٩١١هـ) ط الثانية - مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- **الأعلام**، تأليف خير الدين زركلي - الطبعة الثانية.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين اللغويين: البصريين والكوفيين**، لأبي البركات بن الأنباري ط١٩٨٢م.
- **إيضاح الوقف والابتداء**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري - تحقيق محيي الدين عبدالرحمٰن رمضان - دمشق ١٩٧١م.
- **الخلاف النحوي في كتاب إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس - جبار عباس صالح الخالدي - رسالة ماجستير.
- **دروس في المذاهب النحوية**، للدكتور عبده الراجحي - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٠م.
- **شرح الحدود النحوية**، لعبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي - تحقيق د. زكي فهمي الألوسي - بيت الحكمة.
- **طبقات المفسرين**، للداؤودي (ت٩٤٥هـ) تحقيق علي محمد عمر - مكتبة وهبة - القاهرة.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري - تحقيق برجسترا - روبرتسل - القاهرة ٢٢ - ١٩٣٥م.
- **الفهرست**، للنديم - تحقيق رضا تجدد.
- **القطع والائتناف**، لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر - مطبعة العاني - بغداد - ١٩٧٨م.
- **المكتفى في الوقف والابتداء**، لأبي عمرو الداني - تحقيق جايد زيدان مخلف - ط الأوقاف ١٩٨٣م.
- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري (ت٨٣٣هـ) دار الكتب العلمية - لبنان.